كلمـــــاتي

—٣—

التعليم فى انكلترا

بعد أن وضعت الحرب أوزارها غشيت البلاد الانكليزية موجة من الحماسة لنشر التربية وبث العلم واتجهت الانظار للجامعات والكليات والمدارس ورئى أن من الواجب على الحكومة تمكين كل من يستطيع الاستفادة بالعلم من تحصيله لأن الأمة فى حاجة الى جميع ما غلك من عقول وحلوم

وجوب جعل التعليم حرا :

على أن تدخل الحكومة فى أمر التربية والتعليم غير مرغوب فيه وقد قال فى ذلك السير سدنى رسل ويلز : « اذا اريد أن يكون التعليم مثمراً نامياً فليكن حراً بنجوة من النفوذ السياسى » أجل . ان الحكومة يمكنها مساعدة التربية والتعليم ولكن لايسوغ لها مطلقا أن تسيطر عليهما . وقد بدأ يظهر خطر المنح التى تهبها الحكومة للجامعات التى أصبحت تتأثر لحد كبير بآراء فريق من اعضاء مجلس النواب الذى فيه تقرر تلك المنح

ومن جهة اخرى فان الحكومة الانكليزية تدفع الآن نفقات المدرسين بالمدارس الابتدائية والثانوية ويخشى من وراء ذلك ان

تصبح الامة فى المستقبل تحت تأثير « سلطة عقلية » اشبه بتلك السلطة التى كانت للعاهلية الالمانية أو تلك التى كانت لرجال الدين فى العصور القديمة وتكون هذه السلطة العقلية سلاحا فى ايدى رجال السياسة .

ولقد وجدت جامعتا اكسفورد ، كمبردج (كما وجدت جميع الجامعات الانكليزية الاخرى) ان معاونة الحكومة المادية لها أمر لامندوحة منه اذا كان لابدلها من اداء واجبها بنجاح . فلما عينت لجنة ملكية للبحث فى مطالب هاتين الجامعتين وجدت ان من الواجب جعل الادارة فيهما بعيدة عن المخاطر التى اشرنا اليها آنفاً . فلم تتدخل اللجنة فى مناهج التعليم ولا فى سياسة تلك الجامعات . بل تركت ذلك لرجال العلم انفسهم . بيد ان تقرير هذه اللجنة عند ماعرض على مجلس النواب أثار مسألة من الاهمية بمكان . ذلك أن جامعة كمبردج وان كانت من المنادين بتربية المرأة وان كانت هى نفسها تمنح المرأة الدرجات العلمية الا انها لاتعطى النساء جميع الحقوق التى تخولها لمن يتخرج فيها من الرجال خلافا لما تعمله الجامعات الاخرى مقتفية فى ذلك أثر جامعة لندن .

فلما أخذت الاصوات لمنح جامعة كمبردج اعانة مالية قيل وقتها ان المرأة تدفع الضرائب كما يدفعها الرجل فوجب فى هذه الحالة على جامعة كمبردج ان تسوى بينهما فى الحقوق العلمية . وهكذا همت تتحكم الغالبية البرلمانية فى سياسة جامعة كمبردج وارادتها على اتباع سياسة تخالف سياستها التقليدية . وأبدت « الجمعيات النسائية » اذ ذاك نشاطا

كبيرا فى هذه المسألة للتأثير فى أعضاء البرلمان — وناهيك بتأثير النساء فيهم ولهن من النفوذ الكبير فى التصويت والانتخاب العام مالهن .

عندئذ قام فريق كبير من أعضاء البرلمان ونادوا برفض فكرة تحكم البرلمان فى سياسة الجامعات وكان من بين هذا الفريق كثيرون ممن يرون وجوب المساواة بين الرجل والمرأة فى الدرجات العلمية .

وهكذا انتصرت فكرة جعل التعليم حرا بعيدا عن القيود الحكومية .

تدريب المعلمين .

فى انكلترا لجنة منعقدة لبحث مسألة تخريج المدرسين والمنتظر ان تحدث تغييرا جوهريا فى النظام المتبع الآن . فالمدرسون للمدارس الابتدائية غالبا يؤخذون ممن أتموا الدراسة الابتدائية — وفى نهاية كل سنة يعقد امتحان مسابقة للتلاميذ الذين تتراوح أسنانهم بين ١١ و ١٢ سنة ومن يفوز فى هذا الامتحان يعطى منحة المدارس الثانوية ويدخلها طليقا غير مقيد بتحديد نوع العمل الذى يزاوله فى المستقبل .

وهناك امتحان آخر مقيد لتلاميذ المدارس الابتدائية الاكبر سنا أى الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٤ سنة . وهؤلاء اذا فازوا أعطوا منحة المدارس الثانوية . وأخذت عليهم التعهدات ان يشتغلوا بمهنة التدريس . وهكذا تقضى الحكومة على عدد كبير من الاحداث بأن يختاروا التدريس مهنة لهم وهم فى سن لم تظهر فيها بعد ميولهم ولا كفاياتهم .

وهؤلاء بعد ان يدرسوا برنامجا ثانويا يرسل معظمهم الى «مدارس المعلمين» وفيها يقضون سنتين ثم يبدءون حياتهم فى التدريس وليس ثمة شك ان هؤلاء المدرسين انصاف متعلمين. محدودو المدارك. ضيقو الآراء. ومن كانت هذه صفاته فهو يرضى بالراتب الدون.

اما وقد بدأت الحكومة فى تحسين حالة المدرسين فوجب ان تنظر الى تغيير نظام تخريجهم. وليس من حقها ان تختارهم لهذه المهنة وهم فى سن لا تعرف فيها ميولهم وليس من حقها أيضا أن تنفق من عندها على تدريبهم وترتيبهم الا كما تنفق على تربية المحامين والاطباء ورجال الدين وغيرهم من أرباب المهن.

الواجب على الحكومة.

بل الواجب على الحكومة يقضى ألا تجعل الفاقة تحول دون حصول اى امرىء ذى مقدرة وكفاية على ارقى درجات التعليم. وعليها ألا تجعل ثمن هذه الخدمة ان تسيطر على السياسة العلمية فى البلاد. بل عليها ان تعرف انه اذا حسنت حالة المدرسين المادية. كما شرع فى ذلك الآن — واذا اختير لهذه المهنة من بين طلبة الجامعات فان الجهود والآمال الفردية تحدو بكثيرين الى الانخراط فى سلك رجال هذه المهنة كما تحدو بهم الى مزاولة أية مهنة أخرى

احصاء للذكرى

نذكر للعبرة فيما يلى احصاء عن المدارس فى اسكتلندا التى

لازالت محتفظة بمركزها الفذ فى التربية والتعليم فقد كان فى سنة ١٩٢٣ فيها ٢٩٠٤ مدرسة ابتدائية فيها ٨٨٨٫٦٣٤ تلميذ و ٢٠٠ مدرسة متوسطة بها ٧١٫٠٠٠ تلميذ و ١٤٨ مدرسة ثانوية و ١٢٢ قسم اعدادى ثانوى بها ١٠٧٫٤٥٢ طالب و ٤٨ مدرسة خاصة للعميان و الصم والبكم وذوى العاهات وبها ٦٫٩٧١ تلميذ ـ هذا عدا ٢٥٢ مدرسة متنوعة ويلاحظ أن سكان اسكتلندا نحو خمسة آلاف ألف

وقد كان عدد التلاميذ الذين نالوا شهادات الامتياز بعد ان اجتازوا الامتحان بنجاح ٢٤٫٥٥٢ ناجح وكان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية الثانوية العالية المسجلة أسماؤهم بالمدارس فى سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ — ٧٧٢٫٣٥٨ وعدد المدرسين ٢٤٫٣٥٨ أى بنسبة ٣٢ تلميذا لكل مدرس وهى نسبة حسنة جداً اذا قسناها بالنسبة فى انكلترا حيث يخص المدرس الواحد ٤٥ تلميذا

وبلغ ما صرف على التعليم فى نفس السنة فى اسكتلندا وحدها ١١٫١٨١٫٦٩٨ جنيه

فهل فى مصر معتبر؟

سيد يوسف
(الثانوية الملكية)